

توصيات ندوة التنمية البشرية في صعيد مصر
2013/4/16 – كلية الآداب – جامعة أسيوط

- 1- تهدف التنمية البشرية إلى تحقيق التنمية الشاملة حيث تهتم برفع المهارات الإنتاجية وزيادة قدرة السكان الإبتكارية ، وتؤكد على أهمية البعد البشرى عند وضع السياسات وتولى أهمية كبيرة لقضايا التوظيف وتوزيع الدخل ، بالإضافة إلى الحاجات الأساسية للسكان ، ويظهر تفاعل القوي البشرية مع عملية التنمية من خلال إمكانية تحويلها من مجرد مورد بشري إلى طاقات فعالة بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية وحاجات المجتمع وأهدافه .
- 2- يمكن القول أنه لا يمكن لآية تنمية سليمة أن تقوم أو تدوم في مصر بصفة عامة وصعيد مصر بصفة خاصة دون أن تعتمد اعتماداً أساسياً على تنمية الموارد البشرية وينصب الاستثمار البشرى أساساً في مجال التعليم والتدريب والتغذية والصحة ، بهدف زيادة مهارات وقدرات وخبرات ومعارف الإنسان المصري ، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية للفرد مما يستتبعه زيادة دخله. ويقول أكرمـان المعرفة هي أعظمـ الموارد البشرىـة والموارد تصبح موارد عندما يكون الإنسان في وضع يسمح باستغلالها .
- 3- يبلغ متوسط دليل التنمية البشرية (0.753) في العالم عام 2007 وهو معدل يفوق مثيله بقارة أفريقيا (0.547) والدول العربية (0.719) ، وتقع مصر في موقع متأخر، فهي دون المعدل العالمي والعربي ولكنها تتجاوز المعدل الأفريقي، ورغم انخفاض دليل التنمية البشرية في مصر عن المعدل العالمي والعربي لكن دليل توقع الحياة بها (0.749) يفوق نظيره في العالم وقارة أفريقيا والدول العربية، كما يتجاوز دليل التعليم في مصر كلا من المعدلين العربي والأفريقي.
- 4- يستمد دليل التنمية البشرية قيمته من ثلاثة مؤشرات هي الناتج المحلي الإجمالي (الدخل)، التعليم ،توقع الحياة، وتعكس تلك المؤشرات الثلاث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وقد بلغت قيمة دليل الناتج المحلي الإجمالي(0.681) ودليل التعليم (0.718) ودليل توقع الحياة (0.772) عام 2006.
- 5- تتميز المحافظات الحضرية تتميز دليل لتوقع الحياة (0.779) بفارق موجب 1.2% عن المعدل القومي، بينما يتصف الوجه البحري بتميز دليل الناتج المحلي الإجمالي (0.694) بفارق موجب 2% عنه أيضاً، وتسجل المحافظات الحضرية تميزاً في دليل أمد الحياة (0.769) بفارق موجب 7.1% عن المعدل القومي .
- 6- توجد فجوة في التنمية البشرية بين محافظات الوجه القبلي التي تشغل ترتيب متدني والمحافظات الحضرية ومحافظات الدلتا ومحافظات الحدود بنسبة 6.4% في قيمة دليل التنمية البشرية،

و3.9% في دليل الناتج المحلي الإجمالي، و13.5% في دليل التعليم، و4.1% في دليل توقع الحياة ، ويجب التخطيط لسد تلك الفجوة التنموية خاصة دليل التعليم. والأمر يحتم أن يكون الوجه القبلي هدفاً لبرنامج إنمائي قومي لدعم التنمية البشرية عامة التي تعاني قصوراً نسبياً قدره 4.4%، مع الاهتمام بتنمية التعليم خاصة الذي يعاني قصوراً نسبياً إذا قورن بالمعدل القومي بنسبة 7.4% والجوانب الصحية والاقتصادية بالدرجة الثانية لمعالجة قصور دليل توقع الحياة (3.2%) ودليل الناتج المحلي الإجمالي (2.1%).

7- تأتي المحافظات الحضرية في مقدمة الأقاليم الرئيسية في دليل التنمية البشرية (0.740) بفارق محدود عن المحافظات الصحراوية (0.737) حيث تتميز الأخيرة بتفوق دليل التعليم ودليل الناتج المحلي، بينما تتفوق المحافظات الحضرية في دليل توقع الحياة فقط ، ويأتي الوجه البحري في المرتبة الثالثة (0.719) وبفارق كبير عن الوجه القبلي (3.8%) الذي يقبع في المركز الأخير (0.693) ويقل كثيراً عن المعدل القومي لدليل التنمية البشرية .

8- ترتبط مقاييس التنمية البشرية ارتباطاً وثيقاً بخصائص السكان الديموجرافية والتعليمية والاقتصادية وهي أمور ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار في أي مجال من مجالات التنمية ، وتشير دراسة خصائص الديموجرافية والتعليمية والاقتصادية أن مجتمعات الصعيد لم يصل إلي مرحلة التشغيل الكامل لمواردها البشرية ، وهذا يتطلب تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في صعيد مصر لتحقيق أهداف التنمية ، فالقوي البشرية يمكن أن تكون قيمة مضافة إذ أحسن استثمارها وتأهيلها لسوق العمل وتحويلها إلي قوي عاملة منتجة لا مستهلكة .

9- ضرورة الارتقاء بخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤثر سلباً علي جهود التنمية في محافظة ، وذلك من خلال تنمية الموارد البشرية، بهدف زيادة مهارات وقدرات ومعارف الإنسان السيناوي، ولاشك أن توجيه دفة التنمية بشقيها البشري والاقتصادي صوب مراكز الحرمان في محافظات صعيد هو الحل الأمثل لرقى خصائص السكان في المحافظة .

10- ترتب علي تدني الخصائص الديموجرافية في صعيد مصر الضغط علي زيادة الضغط علي منظومة التعليم الإلزامي وانخفاض كفاءة العملية التعليمية، وهذا يتطلب استثمارات إضافية، هذا بالإضافة إلي زيادة الطلب علي الخدمات العامة خاصة الخدمات الصحية وقطاع الرعاية الصحية الأولية، كما يعد ارتفاع عب الإعاقة الواقع علي قوة العمل في محافظات صعيد مصر أحد التحديات الناتجة عن تدني الخصائص الديموجرافية للسكان والتي تقف حجر عثرة أمام التنمية البشرية ، و يترجم التركيب العمري ذلك بعبء علي الموارد أكثر من كونهم قوة إنتاجية ، إذ يشير التركيب العمري للسكان في محافظات صعيد مصر إلي ارتفاع نسبة المعولين بصفة عامة .

11- تعد محافظات الصعيد من المحافظات التي تتصف بارتفاع معدل الأمية بين سكانها ، فقد أبرزت الندوة أن أكثر من 50% من سكان صعيد يعانون من الأمية العملية ، وهذا

- يشير أن الهيكل التعليمي في محافظات صعيد مصر لا يتفق واحتياجات التنمية ،
والأمر يحتم التوسع في برامج محو الأمية وتدعيمها والعمل على خفض معدلاتها .
- 12- تبين أن محافظات صعيد مصر تعاني من انخفاض المستوى الصحى ، فلا توجد وحدات
صحية كافية تتناسب وأعداد السكان ، هذا بالإضافة إلي ضعف مستوى أداء الخدمات
الصحية الأولية ، فضلاً عن ارتفاع معدل انتشار الأمراض المتوطنة وخاصة الكبدية .
- 13- تتصف محافظات الصعيد بانخفاض نسبة الأسر المزودة بمياه الشرب النقية وهذا
يتطلب توفير المياه الصحية المأمونة والعمل على سرعة تنفيذ شبكة صرف صحى
خاصة فى المناطق الريفية حيث يقوم السكان بتوصيل صرف منازلهم إلى أقرب ترعة
أو مصرف .
- 14- توجد علاقة قوية بين الفقر وارتفاع معدل النمو السكانى في صعيد مصر ، فمن
المعروف أن الأسر الفقيرة تحبذ الإنجاب، ويعد الفقر من أخطر القضايا التى
مجتمعات الصعيد فقد تبين أن 60% من السكان يقعون تحت خط الفقر ، فهو يمثل
عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادى ، حيث يتجاوز فكرة
انعدام الدخل ليشمل الحرمان من الحصول على العديد من الحقوق الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وهذا يحتم ضرورة توجيه المزيد من الاستثمارات
لمحافظات صعيد مصر خلال خطط التحول الاقتصادى والاجتماعى بالبلاد ، بدلاً من
تهميشها ، وذلك حتى يمكن زيادة مستوي الدخل .

مقرر الندوة

أ.د. / الدكتور (السيد) محمد أحمد

أستاذ الجغرافيا البشرية ورئيس قسم الجغرافيا

كلية الآداب - جامعة أسيوط